

قطاع السياحة في الجزائر الواقع ومتطلبات التأهيل ولاية غرداية نموذجاً

د/ سليمان ناصر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة ورقلة - الجزائر

مقدمة :

شهد قطاع السياحة في الجزائر ازدهاراً كبيراً خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وذلك نظراً للإمكانيات الطبيعية والسياحية التي تتوفر عليها بالرغم من عدم الاهتمام الكافي بهذا القطاع في ذلك العهد.

وبعد الأزمة الأمنية الصعبة التي مرتّ بها الجزائر خلال التسعينيات، دخل قطاع السياحة في ركود كبير، لم يخرج منه لحد الآن، بالرغم من التحسن الكبير في الأوضاع الأمنية.

إن الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر في المجال السياحي يمكن أن تجعل منها البلد السياحي الأول في منطقة شمال إفريقيا، كما يمكن أن يكون قطاع السياحة مصدر دخل هام للبلد عوض الاعتماد الشبه كلي على النفط، إلا أن هذه الإمكانيات - للأسف - غير مستغلة بالشكل الأمثل مقارنة بالبلدان المجاورة، والتي قد لا تصل إلى نفس هذا الحجم من الإمكانيات، كما أن كل التدابير التي اتخذتها الحكومة للنهوض بهذا القطاع تبقى دون المستوى المطلوب، ولا أدلّ على ذلك من الأداء الضعيف لهذا القطاع، وعدم مساهمته في الناتج المحلي الخام للجزائر إلا بنسبة ضعيفة جداً.

فما هو واقع قطاع السياحة في الجزائر؟ وما هي متطلبات تأهيله خاصة في منطقة نموذجية مثل ولاية غرداية؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث المختصر.

1- مفهوم السياحة وواقعها في العالم :

تُعرّف السياحة بأنها مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحاً لهذا الأجنبي⁽¹⁾.

وتعرفها المنظمة العالمية للسياحة بأنها "تعبير يُطلق على الرحلات الترفيهية، وهي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تساعد على سدّ حاجات السائح"⁽²⁾.

ونظراً لأهمية السياحة على المستوى العالمي، فقد تأسست المنظمة العالمية للسياحة سنة 1975 معوّضة الإتحاد الدولي للمنظمات الرسمية السياحية سابقاً UIOOT، ومقر المنظمة مدريد عاصمة إسبانيا، وهي تجمع المنظمات الوطنية للسياحة لأكثر من 150 بلداً عبر العالم، وهدفها الرئيسي ترقية وتنمية السياحة العالمية.

واستناداً إلى إحصائيات هذه المنظمة، فإن القطاع السياحي في العالم يمثل 3,9 % من قيمة الصادرات، و 9,5 % من نسبة الاستثمارات المنتجة، و 8,1 % من الناتج المحلي الخام. كما بلغ مجموع المقبوضات من الصناعة السياحية العالمية سنة 2004 حوالي 500 مليار أورو، كما تسجّل بلدان العالم حالياً أكثر من 800 مليون سائح سنوياً⁽³⁾.

2- واقع قطاع السياحة في الجزائر :

تزخر الجزائر بإمكانيات طبيعية كبيرة وبقدرات سياحية هائلة، سواء منها شواطئ تمتد على مسافة 1200 كلم، أو غابات في المناطق الجبلية والهضاب العليا، أو صحاري تمثل الجزء الأعظم من مساحتها، وهو ما جعل الجزائر تصنّف ضمن العشرة دول الأجل في العالم، مثل كندا وجزيرة نيوزلندا و البرازيل، وجاء هذا التصنيف من هيئات عالمية مثل الأمم المتحدة وجمعية حماية البيئة العالمية.

فمن بين الحظائر الوطنية السياحية في الجزائر نجد :

- حظيرة الوطنية للقالبة التي تمتد على مساحة 78000 هكتار وتقع في أقصى الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، وتضم ثلاث محميات تحوي على 50 نوعاً من الطيور إضافة إلى أنواع أخرى من الحيوانات النادرة.

- حظيرة جرجرة ومساحتها 18500 هكتار، وتقع في قلب الأطلس التلي وتبعد بحوالي 50 كلم عن العاصمة، وتستقر فيها الثلوج لمدة ثلاثة أشهر (ديسمبر، يناير، فبراير).

- حظيرة الطاسيلي: 100 000 هكتار، وتقع في أقصى الجنوب الشرقي للوطن، ويميزها الطابع الأثري وتحوي الكثير من النقوش والرسومات الصخرية، وهي مصنفة كتراث عالمي.

وهناك حظائر وطنية أخرى أقل مساحة مثل (بلزمت) في باتنة ومساحتها 600 هكتار، و (تازا) في جيجل ومساحتها 300 هكتار، و (قورارة) في بجاية ومساحتها 100 هكتار، وكلها مطروحة للتهيئة لتصنّف مع الحظائر الأخرى.

هذا بالإضافة إلى العديد من الحمامات والمحطات المعدنية في مختلف أنحاء الوطن، وكذا العديد من الآثار سواء منها الرومانية في تيمقاد وجميلة وتيبازة، أو الإسلامية في تلمسان ومسيلة وغرداية وغيرها.

لكن بالرغم من كل هذه الإمكانيات والقدرات، تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن استغلالها الأمثل بما يمكن أن يجعل من القطاع السياحي قطاعاً أساسياً منتجاً للدخل بعد قطاع النفط.

فحسب تقرير للوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية، فإن القطاع السياحي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط يمثل 10% من الناتج المحلي الخام، إلا أنه يظل تحت المستوى في عدد من دول المنطقة ومن بينها الجزائر، حيث تصنف حسب مساهمة حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في المرتبة 147 عالمياً من مجموع 174 دولة، بعيداً عن تونس في المرتبة 39، والمغرب في المرتبة 42.

وحسب التقرير السابق، لم تسجل الجزائر سوى دخول 1,23 مليون سائح، ثلاثة أرباعهم من المغتربين، كما لم تتعد عائدات الجزائر من قطاع السياحة سنة 2005 مبلغ 105 مليون أورو، مقابل 9,4 مليار أورو لمصر و 1,3 مليار أورو للمغرب.

كما أشار التقرير إلى نقاط القوة والضعف في السياحة الجزائرية، وأن هذه الأخيرة تتمثل في نوعية الخدمات غير التنافسية وعدم القدرة على التكيف وعروض الإيواء المتواضعة، يُضاف إلى ذلك قلة الاحترافية، مشيراً إلى أن قدرات الإيواء لم تتجاوز 81 ألف سرير، مقابل 230 ألف في تونس و 150 ألف في المغرب⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة هنا إلى أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1%، وتحتل المرتبة 138 عالمياً.

وفي تقرير آخر صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2007 حول السياحة، والذي يقوم بقياس العوامل التي تشجع على تطوير صناعة السفر والسياحة في العالم، صنفت الجزائر في المرتبة الأخيرة عربياً بعد موريتانيا، وفي المرتبة 93 عالمياً⁽⁵⁾.

وقد أعدّ المنتدى الاقتصادي العالمي هذه الدراسة بالتعاون مع مؤسسات دولية للسفر والسياحة وخبراء في صناعة السياحة، واعتمد على نتائج استطلاعات للرأي ومسوحات سنوية شاملة أجراها المنتدى بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطّاها التقرير.

وتقوم الدراسة على ثلاث مؤشرات للتحليل هي :

- الإطار التنظيمي: ويشمل خمس دعائم وهي: القواعد السياسية، والأنظمة البيئية، والسلامة والأمن، والخدمات الصحية والنظافة، والمعايير التفاضلية المتعلقة بالزمان والمكان.

- بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية: وتشمل أيضاً خمس دعائم هي: البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، والأسعار القادرة على المنافسة.

- الموارد البشرية الثقافية والطبيعية: وتشمل ثلاث دعائم هي: رأس المال البشري، مفهوم السياحة الوطنية، والمصادر الطبيعية والثقافية.

وحسب تقرير آخر صدر عن نفس المنتدى سنة 2009 وحسب نفس المعايير السابقة، صنّفت الجزائر في المرتبة 115 عالمياً من مجموع 133 دولة، مقابل المرتبة 102 في تقرير 2008 من مجموع 130 بلداً⁽⁶⁾، وهذا يعني أن الجزائر في تأخر مستمر بالنسبة لكل ما يتعلق بالاهتمام أو النهوض بقطاع السياحة.

3- قطاع السياحة في ولاية غرداية :

3-1- التعريف بالولاية :

تقع ولاية غرداية شمال الصحراء الجزائرية، ومقر الولاية يبعد بمسافة 600 كم جنوب العاصمة الجزائر، مساحتها الإجمالية تقدر بـ 86105 كم²، امتدادها من الشمال إلى الجنوب 450 كم، ومن الشرق إلى الغرب 200 إلى 250 كم، تحدّها ولايات الجلفة والأغواط شمالاً، البيض وأدرار غرباً، ورقلة شرقاً، تمرّست جنوباً.

يسود المنطقة مناخ صحراوي جاف، درجة الحرارة تتراوح بين 1 و 25 درجة شتاءً، ومن 18 إلى 48 درجة صيفاً، معدل تساقط الأمطار 60 ملم سنوياً خاصة في فصل الشتاء.

يبلغ عدد سكان الولاية حوالي 360 ألف نسمة، وهم من طائفتين إياضية ومالكية، ويتركز حوالي نصف السكان في منطقة وادي ميزاب، وهذه المنطقة تأسست أول مدنها وهي العطف (تاجنينت)^(*) سنة 402 هـ/1011 م، ثم تلتها المدن والقصور^(**) الأخرى بالترتيب وهي: بنورة (آت بنور) 456 هـ/1064 م، غرداية (تغردايت) 476 هـ/1083 م، بني يزقن (آت يزجن) 720 هـ/1320 م، مليكة (آت مليشت) 756 هـ/1355 م، القرارة 1040 هـ/1630 م، بريان 1101 هـ/1690 م.

ونظراً للطابع العمراني المميز لمدن وادي ميزاب، وكذا النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها، فقد كانت دوماً منطقة جذب سياحي كبير على المستوى الوطني والدولي، وقد أدرجت معالم هذه المنطقة ضمن المعالم التاريخية العالمية من طرف منظمة اليونسكو سنة 1982م.

3-2- الإمكانيات الطبيعية والسياحية لولاية غرداية :

تزخر ولاية غرداية وخاصة وادي ميزاب بإمكانات طبيعية وسياحية كبيرة تتمثل خاصة

في (7):

- المعالم الأثرية والمعمارية المتميزة : وتتمثل خاصة في المساجد العتيقة والتي يمتد عمر بعضها لأكثر من ألف سنة، المسكن التقليدي والذي يمثل تحفة معمارية في الهندسة والتصميم والملاءمة مع المناخ، الحصون والأبراج وكذا الأسوار التي تربط بينها والتي لا زالت قائمة لحد الآن، وقد بُنيت في الماضي للدفاع عن المدن، هذا بالإضافة إلى ما يسمى بمصليات المقابر أو المصليات الجنائزية، وكذا السدود والآبار ومنشآت الري وتوزيع المياه.

- الصناعات التقليدية : حيث تتميز بها على المستوى الوطني، وأهم هذه الصناعات: إنتاج الزرابي (بطريقة تقليدية في البيوت)، صناعة الجلود والدباغة، النقش على النحاس، التطريز والرسم على النسيج، صناعة الفخار، صناعة الملابس التقليدية، هذا بالإضافة إلى صناعة الأدوات والتحف من الأدوات المحلية للمنطقة كالرمل وسعف النخيل.

- التظاهرات السياحية : حيث تحيي المنطقة مناسبات سياحية سنوية تجذب إليها السياح من داخل وخارج الوطن، وأهم هذه المناسبات :

• العيد الوطني للزربية (غرداية) : يُقام في ربيع كل سنة، ويجذب إليه ما يقارب 100 ألف سائح.

• الصالون الوطني للمهري (متليلي) : في فصل الخريف.

• العيد السنوي للقصر القديم (المنيعه) : في شهر مارس.

- هياكل الإيواء : تحتوي ولاية غرداية على هياكل الاستقبال الآتية :

• 5 فنادق مصنفة، سعتها الإجمالية 241 سرير.

• 16 فندق غير مصنّف، سعتها الإجمالية 1463 سرير.

- الحمامات والمحطات المعدنية : وتشتهر بها خاصة مدينة زلفانة، ويُلحق بها مسابح جماعية وإقامات BUNGALOWS، وكذا مدينة القرارة.

تجدر الإشارة هنا إلى وجود ديوان للسياحة في كل بلدية من بلديات ولاية غرداية، وكذا جمعيات للإرشاد السياحي وحماية الآثار، إضافة إلى 20 وكالة سياحة وأسفار معتمدة.

3-3- واقع قطاع السياحة بولاية غرداية :

كانت منطقة غرداية في السابق من أهم الوجهات السياحية في الجزائر، وقد استمر هذا الوضع إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وبعد الأوضاع الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر في التسعينات تأثر قطاع السياحة بالولاية كثيراً، وقد أدّى انخفاض عدد السياح (خاصة منهم الأجانب) إلى إغلاق العديد من الفنادق، ومنها أشهر فندق بالولاية وهو الرستميين (سابقاً) ميزاب (حالياً).

وبعد التحسّن النسبي للأوضاع الأمنية مع بداية القرن الحالي، عرف عدد السياح (خاصة الأجانب) ارتفاعاً متزايداً وإن كان ذلك بصورة بطيئة خاصة في السنوات الأخيرة، والأرقام التالية تبين ذلك :

تطور التدفق السياحي بولاية غرداية

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الوطنيون	47816	51020	44315	58394	55543	53753	52598	36112	39152	36300
الأجانب	1688	1674	1940	5693	3538	10325	2593	2338	2985	2203
المجموع	49504	52694	46255	64087	59081	64078	55191	38450	42137	38503

المصدر : مديرية السياحة لولاية غرداية.

ويلاحظ من الجدول السابق أن سنوات: 2002 إلى 2004 هي أحسن بكثير من السنوات الأخيرة خاصة سنة 2008، وبالرغم من الإجراءات التي اتخذت لإنعاش قطاع السياحة في ولاية غرداية، ومنها مثلاً مصادقة لجنة دعم الاستثمار في العشر سنوات الأخيرة على 5 مشاريع سياحية في بلدية غرداية لوحدها حصل أصحابها على قطع أراضي متميزة، إلا أن هذه المشاريع لم تنطلق لحدّ الآن دون أية متابعة من المسؤولين، وبالتالي يبقى القطاع بعيداً كل البعد عن مستوى أدائه في السبعينيات والثمانينيات، بعد أن كان يوفر أكثر من 30 % من مناصب الشغل الثابتة المباشرة⁽⁸⁾.

4- عوائق ومتطلبات تأهيل قطاع السياحة في ولاية غرداية :

4-1- أهم العوائق أمام قطاع السياحة بولاية غرداية :

- إن التأخر الكبير في أداء قطاع السياحة بولاية غرداية يمكن ربطه ببعض المعوقات أهمها:
- الازدحام وضيق المساحة، حيث تسجّل عاصمة الولاية نسبة كثافة لم تشهد أي مدينة في الجنوب الجزائري (200 ألف نسمة في منطقة لا تزيد مساحتها عن 200 كم مربع)، وبالتالي تقترب الكثافة السكانية من ألف شخص في الكيلومتر المربع الواحد، وهي نسبة غير معقولة بالنسبة لمدينة تقع تقريباً في الصحراء الكبرى.
- غلاء أسعار الأراضي خاصة في عاصمة الولاية (وهذا نتيجة لما سبق)، حيث وصل سعر المتر المربع الواحد من أراضي البناء إلى ما بين 10 و 40 مليون سنتيم حسب طبيعة الموقع إن كان قابلاً للاستغلال في مشاريع تجارية، مما جعل والي غرداية السابق يعلّق بالقول بأن أسعار الأراضي في غرداية تساوي أسعارها في بلدية حيدرة بالعاصمة.
- فتح قطاع السياحة في غرداية لأرباب أموال ذوي نفوذ ولا علاقة لهم بالسياحة، وهؤلاء بدورهم قاموا بتشغيل عمال وإطارات لا علاقة لهم بالمهنة، مما أثر سلباً في النهاية على هذا

القطاع.

- نقص هياكل الاستقبال، خاصة منها الفنادق ذات الجودة العالية، فأحسن فندق مصنّف في الولاية ذو ثلاث نجوم فقط، أما أشهر فندق في الولاية وهو فندق ميزاب (الرسّتميين سابقاً) فكان من المفترض أن تسيره مجموعة "أكور" العالمية، إلا أن الاتفاق لم يجسّد، ولا يزال الفندق مغلقاً لحدّ الآن كما أسلفنا.

4-2- متطلبات تأهيل قطاع السياحة بولاية غرداية وفي الجزائر عموماً :

يرى الخبير الاقتصادي الجزائري "عبد الحق لعيميري" بأن الجزائر تعاني من خلل كبير في إدارة وتسيير مواردها، وأنها تتوفر على قدرات هامة خارج المحروقات، خاصة في قطاع السياحة الذي يستطيع بالتخطيط الجيّد أن يجذب 6 ملايين سائح أجنبي خلال 5 سنوات⁽⁹⁾.

كما أكد وزير السياحة "الشريف رحمانى" في أكثر من مناسبة، بأن الجزائر أقرت مخطط سياحة جديد يهدف إلى بلوغ ثلاثة ملايين سائح في المدى المتوسط، وصولاً إلى أكثر من 7 ملايين في سنة 2025. وأشار إلى أن الحكومة بصدد تطبيق سياسة سياحية طموحة مستلهمة من التجارب العديدة الناجحة في بلدان مجاورة بالبحر المتوسط بناء على تفادي أخطاء السابق، وتندرج الإجراءات الجديدة في إطار ما يسمى بميثاق السياحة المستدامة، والذي يشجع المستثمر الملتزم باحترام البيئة، والذي يثبت نجاعة في الميدان الاقتصادي، ويكون مفيداً لسكان المناطق المحلية من حيث أنه يجلب لهم مناصب شغل⁽¹⁰⁾.

وبالرغم من أن الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة السياحة قد تبنت برنامجاً لتطوير قطاع السياحة يمتد إلى سنة 2015، كما وفرت الإطار القانوني اللازم لتسيير والنهوض بهذا القطاع، والذي أصبحت تحكمه 5 قوانين أهمها القانون رقم: 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، إلا أن الواقع أثبت ضعف أداء هذا القطاع، وأنه لا يساهم في الناتج المحلي الخام للجزائر بشيء يُذكر، بالرغم من القدرات السياحية الهائلة التي تتوفر في البلد والتي أشرنا إليها آنفاً.

لذا نرى بأن أهم الإجراءات الواجب اتخاذها للنهوض بهذا القطاع تتمثل في :

- تطهير القطاع من الطفيليين الذين لا علاقة لهم بالمهنة، حيث تشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من 800 طلب استثمار على مستوى وزارة السياحة داخل مناطق التوسع السياحي، لكنها لم ترق لأن تكون استثمارات في مستوى القطاع، مما جعل الوزارة ترد إيجاباً على 40 طلب استثمار سياحي فقط⁽¹¹⁾.

- التعامل بحذر مع قضية العقار السياحي نظراً لحساسيته الكبيرة، خاصة في مناطق تعاني من ضيق المساحة مثل مدينة غرداية، إذ بالنسبة لهذه المدينة لا بد من تهيئة بعض المناطق

الحضرية الجديدة وتزويدها بالمرافق الضرورية لتشجيع إقامة الفنادق فيها، سواء جنوب المدينة قرب المطار، أو شمالاً في طريق بريان.

- تشجيع إقامة هياكل الاستقبال السياحي ومن مختلف المستويات، لتدارك النقص المسجل في هذا الصدد مقارنة بالدول المجاورة، وهذا لن يتأتى إلا بسياسة مرنة وحكيمة للحصول على العقار السياحي كما أسلفنا، وكذا توفير التمويل البنكي اللازم بتكلفة (معدل فائدة) استثنائية لهذا القطاع، أو بتوفير بدائل تمويل إسلامية خاصة بالنسبة لمنطقة محافظة مثل غرداية.

- ضمان التكوين الوافي والمطلوب للعاملين في القطاع السياحي، وذلك بإنشاء المدارس والمعاهد المتخصصة في التكوين الفندقي، إذ لا زالت الجزائر بعيدة عن المستوى المطلوب في هذا المجال مقارنة بالدول العريقة في الخدمات السياحية.

- منح امتيازات ضريبية لقطاع السياحة، إذ يؤكد القائمون على القطاع بأن الضريبة على القيمة المضافة TVA مثلاً والتي كانت تُفرض على الخدمات السياحية بمعدل 17 %، تعتبر جد مرتفعة ولا تشجع على استهلاك هذه الخدمات، وقد نصحوا بتخفيضها إلى 7 % (وقد استجابت السلطات لهذا المطلب بإدراجه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009).

كما أن فرض ضريبة على التوطين المصرفي في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بنسبة 3 % من مبلغ التوطين بالنسبة للخدمات المستوردة قد لقي استهجاناً كبيراً من أصحاب وكالات السفر والسياحة، ويرون بأنه إجراء من شأنه أن يؤثر سلباً على جلب السياح بالنظر للخسائر الكبيرة المتوقعة والتي ستتكبدها الوكالات، ويطالبون الحكومة بإعفاءهم من هذه الضريبة.

- تشجيع عمليات الاستقبال السياحي لدى الأفراد والخواص كما هو معمول به في بعض الدول، خاصة في منطقة ذات طابع عمراني واجتماعي متميز مثل منطقة غرداية، فقد أثبتت التجربة (خاصة قبل الأزمة الأمنية لفترة التسعينيات) بأن بعض السياح (خاصة منهم الأجانب) يتمتعون بالإقامة في بيت تقليدي أحسن من فندق ذو خمس نجوم.

- توفير البيئة الاقتصادية والمؤسسية المساعدة على ترقية السياحة، خاصة في مجال المعاملات البنكية وتوفير وسائل الدفع الحديثة، إذ من غير الممكن أن يستغل السائح الأجنبي بطاقته البنكية لاستهلاك الخدمات السياحية في معظم بلدان العالم ولا يتمكن من ذلك في الجزائر.

وكذا توفير قاعدة اتصالات حديثة إذ لا تزال الجزائر تسجل تأخراً كبيراً في هذا القطاع مقارنة بالدول المجاورة، فحسب تقرير حول "التكنولوجيات الشاملة للإعلام والاتصال 2008-2009" صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2009، اتضح أن الجزائر تحتل المرتبة 108 عالمياً والمرتبة ما قبل الأخيرة عربياً قبل موريتانيا في هذا المجال، مقارنة بتونس التي تحتل المرتبة 38 عالمياً وتتصدر قائمة الدول في شمال إفريقيا⁽¹²⁾.

- الحرص على العمل الإعلامي والتسويقي بعد توفير البيئة الملائمة للسياحة في الجزائر، وذلك بالتعريف بالقدرات السياحية للجزائر عبر وسائل الإعلام والقنوات الفضائية الأكثر مشاهدة في العالم، على غرار ما تقوم به بعض الدول خاصة منها العربية.

خاتمة :

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أهمية قطاع السياحة على المستويين الوطني والدولي، كما تبين لنا من خلال الأرقام ضعف أداء هذا القطاع في الجزائر، وكذا المراتب الأخيرة التي تحتلها في التصنيفات العالمية، وذلك بالرغم من الإمكانيات والقدرات السياحية التي تزخر بها، والتي يشهد بها الأجنبي قبل المواطن.

لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة خطر الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر أساسي للدخل في أي بلد، خاصة بعد انهيار أسعاره مع تداعيات الأزمة إلى مستويات متدنية، لذلك كان لا بد من التفكير الجدي في توفير بدائل للدخل تكون أكثر استقراراً واستدامة من المحروقات، ويمثل قطاع السياحة في الجزائر أحد أهم البدائل المثلى في هذا الصدد.

وإذا كانت الحكومة الجزائرية قد تبنت إستراتيجية متوسطة المدى للنهوض بقطاع السياحة، إضافة إلى ترسانة من القوانين المنظمة له، فإن ذلك يبقى غير كافٍ بالنظر إلى واقع هذا القطاع، إذ لا بد من الوقوف على أهم المعوقات التي تعترضه، ثم اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمعالجتها والنهوض به، وقد بينا كل ذلك من خلال هذا البحث.

الهوامش والإحالات :

(1)- محمود كامل : السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975، ص : 16.

(2)- نقلاً عن : د. حمدي عبد العظيم : إقتصاديات السياحة؛ مدخل نظري علمي متكامل، مكتبة الزهراء للشرق، مصر، 1997، ص : 12.

(3)- www.farah.montadahlilal.com - 23/ 07/ 2009.

(4)- المرجع السابق.

(5)- www.elkhabar.com – 19/ 08/ 2007.

(6)- www.elkhabar.com – 09/ 04/ 2009.

(*)- أسماء المدن بين القوسين هي أسماؤها باللغة الأمازيغية السائدة في المنطقة.

(*)- القصور جمع قصر، ويعني المدينة القديمة أو الأثرية التي لا تزال مأهولة بالسكان في لغة جنوب الجزائر.

(7)- المرشد السياحي لولاية غرداية : مديرية السياحة لولاية غرداية، (بدون تاريخ)، ص : 9 وما بعدها.

(8)- www.elkhabar.com – 09/ 07/ 2009.

(9)- abdelhak LAMIRI : Magazine L'ECO , N ° 01 , février 2009, p : 34.

(10)- www.elkhabar.com – 15/ 08/ 2009.

(11)- www.farah.montadahlilal.com - 23/ 07/ 2009.

(¹²)- www.elkhabar.com – 09/ 04/ 2009.